# الفصل الثاني عشر

## فرنسا بين التعثر والانطلاق

**الثورة الفرنسية :**

لويس الرابع عشر

كانت الثورة تكمن تحت الملكية المطلقة التي بناها لويس الرابع عشر (١٦٣٨ ـ ١٧١٥) أوجه ضعف رئيسية أصبحت ذات شأن كبير في عهد خلفائه. فقد كان المجتمع الفرنسي منقسما إلى أرستقراطية صغيرة تدافع عن امتيازاتها الناجمة عن الثروة وعن إعفائها الجزئي من الضرائب، وطبقة وسط تزداد عددا ومستاءة من حرمانها من السلطة السياسية ومن عدم كفاءة الحكومة الملكية، وطبقة الفلاحين الذين كانوا لا يملكون قدرا كافيا من الأراضي تحميهم من المواسم السيئة، ويتأففون من الرسوم الإقطاعية التي كان عليهم دفعها للأرستقراطية. وكان هذا انقساما آخذا في التفاقم. وخلال حكم لويس الخامس عشر (١٧١٠ ـ ١٧٧٤)، شوهت هيبة الملكية سلسلة من الحروب مع بريطانيا أرهقت ميزانية الدولة وأوقعتها تحت عبء ديون فادحة على الرغم من الازدهار العام في التجارة والصناعة. كذلك أدى نجاح المستوطنين الجدد في أمريكا في مطلع حكم لويس السادس عشر عام ١٧٧٤، إلى إبراز الفرق الشديد بين الحرية والديمقراطية الأمريكية وسياسة القمع والامتيازات في فرنسا. وعندما بدأت النكسة الاقتصادية تظهر في أوائل عام ١٧٨٠، وساءت حالة الخزينة الملكية إلى حد كبير، قامت الحكومة بمحاولة

لفرض الضرائب حتى على الطبقات الأرستقراطية نفسها. لكن هذه رفضت الدفع، فاضطر الملك للمرة الأولى منذ عام ١٦١٤ إلى استدعاء "مجلس الطبقات العليا". لكن عندما التأم هذا المجلس عام ١٧٨٩، كانت البورجوازية أو الطبقة الوسطى قد ضاقت ذرعا بتصرفات الأرستقراطية والأكليروس، فجعلت من نفسها جمعية وطنية. وفيما كانت هذه الأزمة السياسية الآخذة في التفاقم، جاء الموسم السيئ لعام ١٧٨٨ يدفع بعدد من الفلاحين والعمال الصناعيين، الذين كانوا قد وصلوا إلى حافة المجاعة، إلى إثارة الاضطرابات في عدد من أنحاء فرنسا. وعندما عزل لويس السادس عشر (١٧٥٤ ـ ١٧٩٣) في ١١ من يوليو ١٧٨٩ وزيره الشعبي جاك نيكير (١٧٣٢ ـ ١٨٠٤)، انفجر احتجاج شعبي على نطاق واسع.

لويس السادس عشر

وفي ١٤ من يوليو من عام ١٧٨٩، اقتحم سكان باريس الباستيل عنوة، وانهار النظام الاجتماعي بصورة عامة في شتى أنحاء فرنسا، فتعرضت أملاك الطبقة الأرستقراطية للنهب أو المصادرة، ثم جردت "الجمعية العامة" الطبقة

الأرستقراطية والأكليروس من الامتيازات؛ واضطر الملك إلى مغادرة فرساي استمر الاضطراب السياسي طيلة السنتين التاليتين، في حين تفاقم الشعو المعادي للملك. في تلك الأثناء أعطت مصادرة الأراضي الأرستقراط والأكليريكية الحكومة الجديدة الدعم المالي التي كانت تفتقر إليه، إلا أن إصدا العملة الورقية المعروفة بالإسينية سرعان ما أدى إلى تجدد التضخم.

في يونيو من عام ١٧٩١، حاول الملك الفرار إلى الخارج، ولكن قبض عليه ف قرية فارين. وفي سبتمبر من عام ١٧٩٢، اجتاحت الجيوش البروسية فرنسا، م حمل الجماهير على ذبح الأرستقراطيين الذين كانوا قد وقعوا في الأسر. لك الانتصار غير المتوقع الذي أحرزته الجيوش الفرنسية على الغزاة في ٢٢ م سبتمبر في معركة فالمي خفف من حدة التوتر. مثل الملك أمام القضاء وأعدم ف يناير من عام ١٧٩٣ ـ لكن ما حدث في الأشهر التالية، من هزائم أوقعتها جيوش المهاجرين بجيش الثورة الفرنسي، والانتفاضات الملكية في مقاطعة فاندي والجنوب، واستمرار المشاكل الاقتصادية، كل ذلك حمل الجمعية الوطنية عل تعيين "لجنة للأمن العام" كي تتولى السلطات الاستثنائية وتأمر بالتعبئة العامة فبدأ عهد من الإرهاب أرسل خلاله أكثر من أربعين ألف من أعداء الثورة إل المقصلة. وبحلول ربيع ١٧٩٤ استعادت الجمهورية أنفاسها فهزمت في يونيو م عام ١٧٩٤ الجيوش المناوئة للثورة هزيمة نكراء في "فلوريس".

في يوليو خلع الزعيم "اليعقوبي" مكسيميليان روبسبير (١٧٥٨ ـ ١٧٩٤). ث بدأت مرحلة ظهور نابليون، حيث وقعت "الإدارة" صلحا مع بروس وهولندا، ولكنها شنت هجوما رئيسيا على النمسا، مرسلة جنرالا شابا يدع نابليون بونابرت (١٧٦٩ ـ ١٨٢١) إلى الحرب في إيطاليا. أحرز هذا الشاب نجاح باهرا خلال عام ١٧٩٦، وأرغم النمسا على الانسحاب من الحرب. عندها قا حملة على مصر ليقطع خطوط مواصلات بريطانيا مع إمبراطوريتها الهندية

ولكنه أُجبر آخر الأمر على التوقف عن القتال عندما دمر هوارسيو نلسون (١٧٥٨ ـ ١٨٠٥) أسطوله في معركة أبي قير عام ١٧٩٨. في هذه الأثناء، كانت "الإدارة" قد فقدت شعبيتها في جميع أوساط الشعب، ولما عاد نابليون في نوفمبر من عام ١٧٨٩، دبر انقلابا أسند على أثره السلطة إلى ثلاثة "قناصل"، جعل من نفسه الأول بينهم.

نابليون بونابرت

في عام ١٨٠٠، أصبح نابليون بونابرت قنصلا أولا على فرنسا، التي كانت ما تزال عرضة لتهديد دول معادية. جاء الدستور الجديد الذي وضعه موطران للسياسة المحافظة التي كانت تنتهجها "الإدارة" وحاصر السلطة الداخلية في يد القنصل الأول. عمد نابليون فور توليه السلطة، إلى إحلال السلام في أوروبا بسرعة. اجتاز فجأة جبال الألب، وحطم القوة النمساوية في إيطاليا في معركة مارنجو في ٤ يونيو ١٨٠٠، وعقد صلحا معها في معاهدة لونيفيل. وفي عهد القيصر بولس (١٧٥٤ ـ ١٨٠١) الموالي لفرنسا، أوقفت روسيا عملياتها أيضا ضد نابليون، وانضمت في ديسمبر مع بروسيا والدانمراك والسويد إلى حلف "الحياد المسلح" الذي أوحت به فرنسا، من أجل إضعاف عدو نابليون الباقي الأوحد بريطانيا، بقطع العلاقات التجارية بينها وبين سائر بلدان أوروبا. وفي يونيو من عام ١٨١٢، شن نابليون حملة ضخمة على روسيا حيث بلغت جيوشه موسكو، إلا أن انقطاع المؤن والنكسات العسكرية أرغمت تلك الجيوش على تراجع شتوي فوضوي. وفي فبراير من عام ١٨١٣، أعلنت روسيا الحرب على فرنسا والنمسا، وحذا حذوها عدد من الدول المحتلة، فهزم نابليون في ليبزغ في أكتوبر من نفس العام، وزحف الحلفاء على شمالي فرنسا، بينما هاجم البريطانيون جنوبيها عبر جبال البيرينة. سقطت باريس في ٣٠ من مارس من عام ١٨١٤، وتخلى نابليون عن

العرش في ١١ من أبريل ونفى إلى جزيرة ألبا. وفي أول مارس من عام ١٨١٥، انتهز نابليون فرصة الخلاف بين الحلفاء وعدم شعبية آل بوربون الذين كانوا قد عادوا إلى عرش فرنسا، ليعيد توطيد سلطته، إلا أن هزيمته على يد دوق ولنجتون (١٧٦٩ ـ ١٨٥٢) في واترلو في ١٨ من يونيو من عام ١٨١٥ أدت إلى نفيه إلى جزيرة سانت هيلانة، حيث توفى عام ١٨٢١(١).

**فتوحات نابليون وأثرها على الاقتصاد الفرنسي:**

أحدث انهيار النظام القديم والاضطراب الذي أعقبه فتورا في النشاط الاقتصادي لفترة من الزمن. إلا أن الحماس الشعبي للثورة وتطويع المصادر القومية لمواجهة الأعداء الخارجين قد أدت إلى زيادة كبيرة في إنتاج المدافع والأسلحة الصغيرة والمعدات الحربية، وهو ما أعطى دفعا جديدا لتجارة الحديد والمنسوجات. كما أزيلت بعض العراقيل التي فرضها النظام القديم بوجه الاقتصاد مثل التعريفات الداخلية. كذلك ساعدت إصلاحات نابليون القانونية والإدارية على ازدهار آفاق التحديث. وبرغم أن مجيء الحكومة القنصلية الفرنسية (١٧٩٩ ـ ١٨٠٤) والإمبراطورية قد أعادت لفرنسا كثيرا من ملامح النظام الملكي (مثل الاعتماد على أصحاب المعارف الأهلية)، فإن تلك العودة لم تحد من النمو الاقتصادي الذي استمد ديمومته من الزيادات السكانية، ومن حوافز أخرى منها الإنفاق الحكومي، وقانون حماية التعريفات، إضافة إلى قدوم التكنولوجيا الحديثة. وهنا ينبغي القول إن نسبة النمو في الاقتصاد الفرنسي كانت أبطأ من نظيرتها في الاقتصاد البريطاني، بسبب أن القطاع الزراعي وهو أكبر القطاعات في فرنسا لم يتغير إلا قليلا. فما قيل عن استبدال الإقطاعيين بالفلاحين ليس بثورة زراعية بحد ذاتها، وما زعم أنها سياسات كبرى مثل تطوير زراعة بنجر السكر، تعويضا عن قصب السكر الموجود في المستعمرات البريطانية، لم يأت إلا بأقل النتائج. وقيدت طرق المواصلات الرديئة المزارعين

بأسواقهم المحلية، وغابت أغلب الحوافز التي من شأنها إحداث التجديد الجذري. كما يسهل رؤية هذا النمط الجامد من التفكير في القطاع الصناعي حيث غدت المكينة الحديثة والمشاريع الكبيرة هي الاستثناء لا القاعدة، خاصة في مصانع إنتاج الحديد. لقد تحقق تقدم مشهود لكن جله تحطم على صخرة التأثير المدمر للحرب والحصار البحري البريطاني. فكان الذي انتفعت به صناعة القطن من النظام القاري هو الحماية ضد المنافسة البريطانية الأقوى (ناهيك عن منافسة الدول التابعة أو المحايدة التي استثنيت بضائعها من التعريفات الفرنسية العالية). كما استفادت من السوق المحلي القوي سيما وقد ازدادت فتوحات نابليون للدول المجاورة عدد "الشعب الفرنسي" من ٢٥ مليون نسمة عام ١٧٨٩ إلى ٤٤ مليون نسمة عام ١٨١٠. هذه الزيادة قد وازنها من الجانب الآخر نقص القطن الخام وارتفاع أسعاره بالإضافة إلى التعثر في إدخال التكنولوجيا البريطانية الحديثة إلى فرنسا.

مجمل القول، إن فرنسا برزت من الحرب بحالة "أقل قابلية على التنافس" وبشكل ملحوظ بسبب هذه الحماية من الخصوم الخارجيين، وفاقم تأثير الحصار البحري هذا الانكفاء الداخلي لدى الاقتصاد الفرنسي. فقد أحكمت البحرية الملكية غلق قطاع فرنسا الأطلسي الذي هو الأسرع نموا في القرن الثامن عشر (مثلما كان الأمر مع بريطانيا) والمحفز الكامن نحو التصنيع. وسدد فقدان (سانت دومينجو) ضربة قاصمة لتجارة فرنسا عبر الأطلسي. كما خسرت فرنسا مستعمرات أخرى وراء البحار، وتوقفت تجارتها عبر السفن المحايدة بعد عام ١٨٠٦. وتعرضت بوردو إلى أضرار رهيبة بينما استحالت تجارة نيس بالرقيق صفرا، وحتى مارسيليا ذات شركاء التجارة في المناطق النائية هبط إنتاجها الصناعي إلى الربع في الفترة المحصورة بين ١٧٨٩ و١٨١٣. وعلى النقيض من ذلك، تمتعت مناطق الشمال والجنوب الفرنسي كالألزاس بالضمان المتأتي من

التجارة البرية. وحتى لو انتفعت هذه المناطق وسكانها من مزارعي الكروم وحائكي القطن من بيئتها المحمية، فإن تأثيرها الكلي على الاقتصاد الفرنسي كان أقل بكثير من كونه تأثيرا مرضيا. وهكذا انكفأت فرنسا على وجهها واتجهت داخلا صوب فلاحيها وتجارة مدنها الصغيرة وصناعاتها الوطنية الصغيرة وغير المنافسة، بعد أن انعدم سوقها الصناعي في القطاع الأطلسي وانقطعت عن العالم الخارجي. والواقع أن فتوحات نابليون قد تم تحويلها - لدرجة كبيرة إن لم تكن مطلقة - من إيراد النهب. لقد بدأت هذه العملية من الداخل بمصادرة وبيع أملاك من أطلق عليها "أعداء الثورة". وحين حملت الحملات العسكرية الجيوش الفرنسية إلى الأراضي المجاورة دفاعا عن ثورتهم، بدا طبيعيا أن يدفع الأجنبي ثمن ذلك. وبالتالي، يمكن القول بأن الحرب تدعم الحرب.

لقد استطاع نابليون لا تغطية مصاريف حملاته العسكرية الهائلة فحسب، بل وأن يعود بأرباح وفيرة لفرنسا نفسها من خلال مصادرة التاج وأملاك الإقطاعيين في البلدان المهزومة، ومن الغنائم المستولى عليها مباشرة من جيوش الأعداء وحامياتهم ومتاحفهم وخزائنهم، وبفرض تعويضات الحرب نقدا وعينا إضافة إلى إيواء الكتائب الفرنسية على نفقة الدول التابعة لسلطانه وتكليفها بتجهيز جيوشه بالأرزاق. وكانت المبالغ التي طلبها المسؤولون في أوج مجد فرنسا باهظة جدا بل وفاقت أحيانا كمية الغنائم التي استولت عليها ألمانيا النازية من البلدان التي قهرتها في الحرب العالمية الثانية، ولو ظلت لهذا الجيش قياداته اللامعة، لبدا النظام الفرنسي حصينا عصيا على أعدائه. ولذا فقد كان نابليون يؤكد مرارا:

"إن قوتي مستمدة من أمجادي الآتية من انتصاراتي. وستتلاشى قوتي لو لم أحصد أمجادًا جديدة وانتصارات جديدة. فالفتوحات هي التي جعلتني ما أنا عليه، وليس غير الغزو من مجير لي لاحتفظ بمكانتي"[٢].

**سياسة الخارجية الفرنسية :**

كانت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قوة مهيمنة على أوروبا، أعادت الألزاس ـ اللورين فرنسية مرة أخرى. وكانت ألمانيا مجزأة مجردة من السلاح وتعاني حالة اضطراب سياسي، وكانت بولندا المستقلة حديثا في حماية فرنسا التي ساعدتها على تفادي غزو بلشفي. وكان لفرنسا حلفاء جدد بين الدول الجديدة في وسط وجنوب شرق أوروبا، وبدون أن تخلق فرنسا صراعات حادة مع حلفائها البريطانيين قامت بتوسيع إمبراطوريتها بحصولها على انتداب سوريا ولبنان أجزاء من الإمبراطورية الألمانية السابقة. وكانت إيطاليا التي أصبحت حليفة فرنسا في الحرب العالمية الأولى ساخطة بسبب فشلها في الحصول على دعم خططها التوسعية بعد عام ١٩١٨، وعندما استولى موسوليني على السلطة انضم لمعسكر الإصلاحيين، ولعبت بريطانيا لعبة التوازن، وبدت قلقة من هيمنة فرنسا على أوروبا أكثر من احتمال انتعاش ألمانيا في النهاية. وأصبحت فرنسا قوة وضع راهن، ومع ذلك فالحفاظ على قوة الوضع الراهن تطلب موارد لم تعد في إمكانية فرنسا. وعلى المستوى التنظيمي، فقد تطلب احتواء ألمانيا ـ أو اتباع سياسة تستهدف إلزام برلين بتنفيذ شروط معاهدة فرساي المتعلقة بالتعويضات ونزع السلاح على حدود ألمانيا ـ تحالف لم تستطع فرنسا تجميعه بدون قوتين رئيسيتين كانتا في عطلة وهما الولايات المتحدة وروسيا، وأصبح الجيش الفرنسي شللا وغير مثير، فقد تعلم من الحرب الكبرى أحد الدروس المهمة، وهي أن الدفاع ان تقتل، وأن وضع الدفاع كان أفضل، وتطابق هذا مع مزاج البلاد وأدى إلى إنشاء خط "ماجينو"، لكنه ظل متناقضا بشدة مع ضرورة حماية ضحايا هتلر في الشرق وفي بلجيكا، أي من كانوا قادرين على حماية حلفاء فرنسا في أوروبا. بالإضافة على ذلك، فإن فيالق فرنسا من الجنود المحترفين كانوا لا يستخدمون إلا لتدريب وقيادة المجندين، والذي يعني بالتالي أنه في حالة الأزمة كان هناك خيار بين التخاذل والتعبئة شبه العامة. وفي النهاية، لم يكن هناك فقط جيش محترف، على الرغم من مجادلة ديجول به، غير أن الزعامة لم تقدر بشكل مفجع للدبابات والطائرات.

كان انتهاك هتلر لاتفاقيات ميونخ وتدميره لتشيكوسلوفاكيا في مارس من عام ١٩٣٩ أن وضع النهاية الدبلوماسية المسالمة، والتزمت فرنسا وبريطانيا بحماية بولندا، لكن هذا الالتزام نفسه جعل التحالف مع الاتحاد السوفيتي شبه مستحيل. فقد انتهت محادثات Desultory في موسكو عندما وقع ستالين عن طريق فيشيسلاف مولوتوف الاتفاق المصيري مع هتلر، عن طريق جوشين ريبنتروب، وبذلك وقع على مصير بولندا ودول البلطيق، وعجزت فرنسا عن إيقاف الزيادة الداخلية والخارجية لقوة ألمانيا أو تدمير هتلر لنظام فرساي.

في فترة الحرب العالمية الثانية، كانت هزيمة فرنسا الساحقة في خمسة أسابيع (وهزيمة الجيش في أقل من أسبوع)، والشروط المهينة للهدنة وتقسيم البلاد إلى منطقة تابعة لألمانيا ومنطقة تحت الاحتلال الألماني تمثل أكثر من نصف الأراضي الآهلة بالسكان، ومنطقة تركت لحكم فرنسا ـ كل ذلك كان يمثل الدرك الأسفل لدولة قوية فرنسية. فمن خلال الزج بأكثر من نصف مليون عسكري في سجون الاعتقال الألمانية، لم يكن لدى النظام الفرنسي الجديد في فيشي ـ Vechy ـ إلا أصلان من أصول المادية: أسطوله الذي شعر بأنه مهدد بواسطة حليفتها البريطانية السابقة أكثر من تهديد الألمان له، وإمبراطوريتها (التي سرعان من أصبحت الهند الصينية تحت الحماية اليابانية). وارتكب الجمهوريون جريمة الانتحار الشريف على الطريقة اليابانية (وهي شق البطن بمدية) وحولوا السلطة إلى ائتلاف من العسكريين المنهزمين والطاعنين في السن والمنادين بالسلام بقيادة لافال. وفي واقع الأمر فقد أصبحت إحدى القوى الكبرى دولة تابعة لهتلر.

جاء ديجول المتمرد المغمور المجهول، الذي لم تكن لديه قدرات سوى بعد النظر وإرادته، ادعى من لندن أنه الصوت الشرعي لفرنسا. ولم يكن له هدف أقل من أن تستعيد فرنسا قوتها وكرامتها ومركزها، على الرغم من أنه كان يعتمد من الناحية الموضوعية على حسن نوايا ونستون تشرشل، كما كان يعتمد بريمير فيليب بيتان في فيشي على هتلر.

ديجول

حقق ديجول أهدافه الرئيسية، فقد حمى كرامة فرنسا وإمبراطوريتها، وكانت فرنسا من بين المنتصرين الرئيسيين في الحرب على الرغم من عدم مبالاة السوفيت وعداوة الولايات المتحدة وتناقض مشاريع البريطانيين. وأحد الأعمال البطولية العظيمة لأصول سياسة الدولة في التاريخ الفرنسي ، قام بها جنرال عديم خبرة سياسيا في وقته. غير أن ديجول كان موهوبا بإحساس رائع بالقدرة التي جعلته يسخر الأجزاء المنقسمة والمشتعلة والمشتتة من المقاومة لصالحه، أي لصالح أهداف فرنسا. وكان موهوبا بثبات رهيب على الأساسيات التي ترجمها عند الضرورة إلى قوة مزعجة ألزمت الآخرين بالتعامل معه. وكنقطة تحول، تستحق سنة ١٩٤٥ اهتماما خاصا. ففي تلك السنة، طلب من الفرنسيين المشاركة في التوقيع على اتفاقية استسلام ألمانيا وفي احتلال ألمانيا، التي جعلتهم أحد الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وهي السنة التي أعادوا فيها توكيد وجودهم وسيطرتهم على سايجون. لكنها أيضا السنة التي لم يدعوا فيها للانضمام إلى الثلاثة الكبار في يالتا وبوتسدام ـ تذكير حاد بالتقليل من مكانة أوروبا، التي أصبحت موضوعا لفاعلين آخرين ولفرنسا على وجه الخصوص.

وبانغماس ديجول الشديد في تقليد السياسة الواقعية حاول حل "المسألة الألمانية" بصورة نهائية بتمزيق العدو، وحاول أن يضمن عدم انتعاشه النهائي بوسائل تقليدية من التحالف مع الاتحاد السوفيتي وبرنامج مكثف لإعادة تسليح فرنسا، لكن طلبه لم يستجب. وستالين الذي كانت تنتابه الهواجس بقوة جيشه كمقياس للقوة لم يأخذ فرنسا بمحمل الجد. وبالنسبة لإعادة التسلح الفرنسي فقد تجاوزت تكاليفه القدرة الفرنسية، وكانت المعارضة الاشتراكية والشيوعية لأولويات ديجول أحد عاملين رئيسيين جعلاه يقدم استقالته بشكل

مفاجئ في يناير من عام ١٩٥٦، وكان العامل الآخر هو عجزه عن التأثير في تكوين نظام تشريعي جديد ضعيف من خلال جمعية تأسيسية كان يترأس انتخابها.

كان عام ١٩٥٨ نقطة تحول أخرى، فقد انهارت الجمهورية الرابعة وأحاط بها المستوطنون والجيش في الجزائر. ومثل سابقتها، حاولت حماية مظاهر الشرعية بنقل السلطة إلى رجل عسكري، غير أن هذه المرة كان نفس الرجل ديجول. وما جاء بعد ذلك كان حقبة أكثر إثارة، إن لم تكن نجاحا في السياسة الخارجية الفرنسية في القرن العشرين. أعطى ديجول بعدا عالميا للنضال من أجل القوة. فمن ناحية، تطلب قوة في الوطن. وكان التحديث بارزا (وامتد على وجه الخصوص إلى الزراعة، بفضل التحالف بين الاقتصاد الموجه وجيل جديد من زعماء إصلاح الريف). وقد خاف العديد من أن يخرج ديجول فرنسا من السوق المشتركة. وبدلا من ذلك، فقد استخدمها لتعجيل التحول الاقتصادي لفرنسا ولتوفير الأسواق الآمنة للمزارعين. وعلى ذلك، فقد أصبحت التجارة الحرة للسلع الصناعية ونظام الحماية الجمركية للزراعة وسائل فرنسا في النمو الاقتصادي. وأيضا، في مخطط ديجول، فعلى الرغم من أن السوق الأوروبية كانت تتكون من الدول التابعة للولايات المتحدة (ما عدا فرنسا)، فإنها يمكن أن تبطئ أو تقاوم الضغوط الاقتصادية الأمريكية. وأصبحت القوة النووية رمز التحديث، عاملا مهما في القوة، وعلامة على التفوق على بون. وفوق كل شيء أعطى ديجول فرنسا ما كان ينقصها منذ أكثر من قرن: نظام كان ديمقراطيا وفعالا مع سلطة تنفيذية قوية لم تعد تعتمد على مناورات الأحزاب - نوع من المزج ما بين التقاليد الملكية والتقاليد الجمهورية الفرنسية. وفي الإجمال، حافظ بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان على مسيرة فرنسا في المسار الديجولي، لكنه لم يكن من الواضح إلى أين تؤدي هذه المسارات. واتخذ جيسكار وصديقه هيلموت شميث بعض المبادرات السياسية في الجماعة الأوروبية، لكنه بدا خلاف

ذلك مراقبا أكثر من كونه فاعلا في الشؤون الدولية. بعد ذلك، توصل ميتران والروتين الحكومي الفرنسي، إلى أن مستقبل فرنسا في أوروبا وأن القوة في العالم كانت أقل جذبا، أو أقل احتمالا عن التأثير في جماعة أوروبية تكون فيها لفرنسا الأصول الكبرى والتي تعتمد عليها رخاؤها بدرجة كبيرة. وترك جاك ديلورس لوزارة المالية الفرنسية ورئاسته لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، قد انضم إلى ميتران وتاتشر وهيلموت كول في تنشيط سوق واحد، وجعل من الممكن لأعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن يقللوا بدرجة كبيرة من عدد الموضوعات المطلوبة للقرارات الجماعية. وأصبح النضال ضد الانحدار مساويا لتقوية أوروبا التي كان على الدول المكونة لها أن تسهم بعضها مع بعض دوما بأجزاء كبيرة من سيادتها.

وتشكل سنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩ فترة تحول أخرى في تاريخ الشؤون الخارجية الفرنسية، وهي تبرز إحدى المفارقات الأخرى، فقد انهار "نظام إليالتا" وانتهت الحرب الباردة، وتلاش تقسيم أوروبا. وهذا بالضبط ما كان يطالب به زعماء فرنسا ـ ميتران وديجول. لكنه لم يأذن بعصر جديد متعدد القطبية ولم يخدم المصالح الفرنسية. وبالفعل فقد تزايدت مخاوف الفرنسيين. وكانت أجندة أعمال بداية القرن الحادي والعشرين هي التكامل الأوروبي، فهو المثل الصحيح لورطة فرنسا. فمن ناحية، هو مفيد كحماية ضد ألمانيا خالية البال من الهم أو المسؤولية وكضمان ضد الانحدار. إنه يعطي فرنسا أسباب الزعامة، ويمثل جاجزا ضد الولايات المتحدة (على سبيل المثال في منظمة التجارة العالمية) ويقدم لها فرص النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنها تخاطر بهدم درع فرنسا، دولتها، التي كان من أهداف ديجول تجديدها وتقويتها طوال حياته، وإن حدث ذلك، فقد تختار فرنسا ما بين مجتمع يعتمد بشكل تقليدي على الدولة ومع ذلك لا يزال يفتقر إلى الجمعيات التطوعية القادرة على تغييره، ومجتمع يتسكع، إن جاز القول، بين دولة فرنسية منتقص كثير من سيادتها وقوتها ودولة أوروبية ضعيفة ليست ديمقراطية

تماما، ومؤسسات ليست فاعلة بالمرة. وحيث لا توجد شخصيات فرنسية أمثال ديجول تلوح في الأفق، وعلى ذلك فإن اتجاه فرنسا الأكثر احتمالا هو أحد "التفوقات" المتواصلة بالنسبة إلى ألمانيا، والتكيف مع بقية النظام العالمي الحالي على أساس الوزن المتواضع نسبيا لفرنسا، والعبء الثقيل لورطات فرنسا والأهمية المتزايدة لسمات التحول (العام والخاص) في شؤون العالم. وبالفعل، فإن أحد الأسباب الرئيسية لأهمية الاتحاد الأوروبي على الساحة الإستراتيجية والدبلوماسية - هو طبيعة اعتماده على الولايات المتحدة والتقسيم في الاتحاد الأوروبي بين الفرنسيين الذين يكرهونه وبقية الدول، التي تحتضنه - قد يتضاءل كلما اتجهت بريطانيا بقوة أكثر نحو أوروبا وكلما أصبحت الولايات المتحدة أكثر رغبة وإرادة في المشاركة في عبء مسؤوليتها مع أوروبا. ولن تصبح أوروبا في المستقبل القريب رهن إشارة فرنسا كما تمنى العديد من الزعماء الفرنسيين، بينما ستستمر سياسة فرنسا لتصبح أكثر اصطباغا بالصبغة الأوروبية - في مسعى اهتمامات فرنسا المتواصلة[٣].